تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي **مايو 2026**

حرب الشرق الأوسط تعيد إشعال موجة التضخم العالمية

أدت الحرب في الشرق الأوسط إلى عكس المسار التراجعي لمعدلات التضخم الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال العامين الماضيين إلى حد ما. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تم تعديل توقعات التضخم العالمي الكلي ورفعها إلى 4.4 في المائة في العام 2026، قبل أن يعاود التراجع إلى 3.7 في المائة في العام 2027. ويعزى هذا التسارع في معدلات التضخم بصفة رئيسية إلى الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الأساسية المرتبطة بالحرب، بما في ذلك النفط الخام، والغاز الطبيعي، والأسمدة، والمعادن. وفي المقابل، ما تزال الآفاق المستقبلية تتسم بدرجة عالية من الضبابية وعدم اليقين، إذ تشير بعض السيناريوهات الأكثر تشاؤماً إلى إمكانية استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة تقارب 110 دولار أمريكي للبرميل، مما قد يدفع معدل التضخم العالمي للإرتفاع الى 5.4 في المائة خلال العام 2026. أما في السيناريو الأكثر حدة، والذي يفترض استمرار الاضطرابات واسعة النطاق لفترة ممتدة، فقد يرتفع معدل التضخم العالمي الكلي إلى ما يزيد قليلاً عن 6 في المائة بحلول العام 2027، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

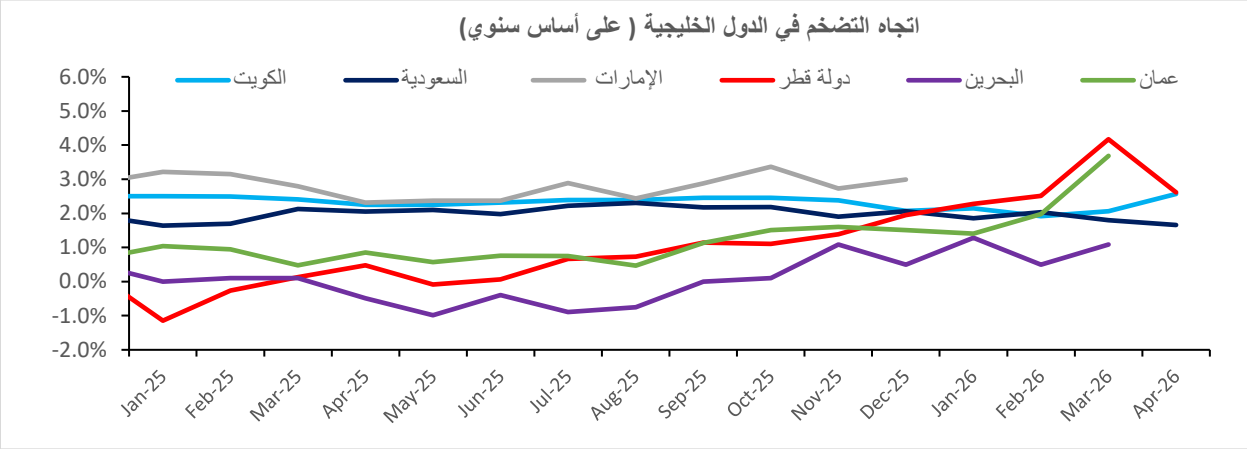

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

وفي الولايات المتحدة، قفز معدل التضخم إلى 3.8 في المائة في أبريل 2026 مقابل 3.3 في المائة في مارس 2026، ليسجل أعلى وتيرة لارتفاع الأسعار منذ مايو 2023. وجاء هذا التسارع مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية، وفي مقدمتها أسعار البنزين والمواد الغذائية خلال الشهر. وبصفة عامة، استحوذت تكاليف الطاقة على الجزء الأكبر من زيادة الأسعار، في ظل اضطرابات إمدادات الطاقة الناتجة عن الحرب في الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز. وبالمثل، ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو في أبريل 2026 إلى 3 في المائة (مقابل 2.6 في المائة في مارس 2026)، على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط. كما قفزت أسعار الطاقة في منطقة اليورو بنسبة 10.9 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2026 مقابل 5.1 في المائة في مارس 2026. وأثار هذا الارتفاع الذي شهدته معدلات التضخم مخاوف متزايدة من دخول المنطقة في حالة "ركود تضخمي"، إذ إن أي توجه من البنك المركزي الأوروبي نحو رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم قد ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي ويقيد وتيرة النمو.

أما على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، فقد جاءت التداعيات التضخمية للحرب متفاوتة بشكل كبير بين دول المنطقة، على الرغم من أن الأثر العام كان تصاعدياً. ومن المتوقع أن تؤدي صدمة إمدادات الطاقة إلى رفع أسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة للنفط المتأثرة بشكل مباشر، إلا أن حجم التأثير يختلف تبعاً لدرجة الاعتماد على الواردات المتأثرة والعوامل المحلية الخاصة بكل اقتصاد على حدة. وتواجه الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك معظم الدول الخليجية) تصاعد الضغوط التضخمية، وإن كانت وتيرة ارتفاع التضخم في الدول الخليجية أقل حدة مقارنة ببقية اقتصادات المنطقة بصفة عامة. وعلى مستوى الدول الخليجية، يشير السيناريو المرجعي (الذي يفترض تراجع الاضطرابات بمنتصف العام 2026) إلى استمرار التأثيرات التضخمية في الدول الخليجية ضمن نطاق معتدل نسبياً. إلا أن الاقتصادات الخليجية تظل عرضة لبعض المخاطر التضخمية الإضافية، خاصة نظراً لاستيراد احتياجاتها الغذائية (والتي تمثل أكثر من 80 في المائة من استهلاك أربعة دول خليجية وفقاً لصندوق النقد الدولي)، إلى جانب الاعتماد الكبير على تحلية المياه. كما أن استمرار الاضطرابات لفترة أطول قد يؤثر على المخزونات الغذائية ويدفع أسعار الغذاء إلى مستويات أعلى. وتشير التوقعات إلى أن البنوك المركزية في المنطقة قد تضطر إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً أو الإبقاء على مواقف نقدية تقييدية لاحتواء الآثار الثانوية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تتسم فيها توقعات التضخم بدرجة أعلى من الهشاشة. أما الدول التي تعتمد أنظمة سعر صرف مرنة، (وهي حالات محدودة نسبياً مقارنة بالأنظمة السائدة في معظم الدول الخليجية التي تربط عملاتها بالدولار أمريكي)، فقد يسمح لعملاتها بلعب دور يساهم في امتصاص الصدمات في مواجهة التقلبات الخارجية.

أسعار المواد الغذائية العالمية

شهدت أسعار الغذاء العالمية نمواً بوتيرة معتدلة في أبريل 2026، إذ ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بنسبة 2.0 في المائة على أساس سنوي، على الرغم من بقائه أقل بنسبة 18.4 في المائة مقارنة بمستويات الذروة التي سجلها في مارس 2022. وبصفة عامة، بلغ متوسط المؤشر 130.7 نقطة في أبريل 2026، بارتفاع بلغت نسبته 1.6 في المائة مقارنة بمتوسط مارس 2026، مسجلاً بذلك ثالث ارتفاع شهري على التوالي، وإن بوتيرة أبطأ مقارنة بالشهر السابق.

وجاء ارتفاع أسعار الغذاء العالمية مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة متوسط مؤشر أسعار اللحوم بنسبة 6.4 في المائة على أساس سنوي، في ظل ارتفاع أسعار معظم فئات اللحوم باستثناء لحوم الأبقار التي ظلت مستقرة نسبياً خلال الشهر. كما ارتفعت أسعار لحوم الدواجن بدعم من زيادة الأسعار في البرازيل، إذ عوض الطلب القوي من عدة أسواق إفريقية تراجع المبيعات إلى منطقة الشرق الأدنى، في ظل القيود اللوجستية واضطرابات النقل التي فرضت إعادة توجيه الشحنات عبر البحر الأحمر. في المقابل، ظلت أسعار لحوم الأبقار مستقرة نسبياً، إذ قابل ارتفاع الأسعار في أستراليا، نتيجة محدودية الإمدادات المخصصة للتصدير، تراجع الأسعار في نيوزيلندا نتيجة لضعف الطلب من الصين، التي تعد وجهة التصدير الرئيسية لها.

وسجلت قراءة مؤشر الفاو لأسعار الزيوت النباتية 193.9 نقطة في المتوسط، مرتفعاً بنسبة 5.9 في المائة على أساس شهري في أبريل 2026 مقارنة بمارس 2026، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ نحو أربعة أعوام (منذ يوليو 2022). ويعزى هذا الارتفاع القوي إلى زيادة أسعار زيوت النخيل وفول الصويا ودوار الشمس وبذور اللفت. كما ارتفعت أسعار زيت النخيل العالمية للشهر الخامس على التوالي، بدعم من توقعات ارتفاع الطلب من قطاع الوقود الحيوي، في ظل

الحوافز والسياسات الداعمة في عدد من الدول المنتجة، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط الخام. وبالمثل، تحسن أداء مؤشر أسعار الحبوب هامشياً، إذ ارتفع بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي ليبلغ في المتوسط 111.3 نقطة، بدعم من ارتفاع أسعار معظم الحبوب الرئيسية باستثناء الذرة الرفيعة والشعير. وارتفعت أسعار القمح العالمية بنسبة 0.8 في المائة نتيجة الضغوط الناجمة عن موجات الجفاف في أجزاء من الولايات المتحدة، إضافة إلى تزايد احتمالات انخفاض معدلات الأمطار عن مستوياتها المعتادة في أستراليا. في المقابل، تراجع مؤشر أسعار منتجات الألبان بنسبة 1.1 في المائة على أساس شهري في أبريل 2026 ليبلغ في المتوسط 119.6 نقطة، متأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للزبدة والأجبان، وهو ما فاق أثر الارتفاع المستمر في أسعار الحليب المجفف منزوع الدسم، في حين ظلت أسعار الحليب المجفف كامل الدسم مستقرة إلى حد كبير.

مؤشر أسعار المستهلك	فِعلي			التوقعات	
النسبة المئوية على أساس سنوي	2023	2024	2025	2026	2027
البحرين	0.1%	0.9%	-0.1%	2.4%	1.2%
الكويت	3.6%	2.9%	2.4%	2.8%	2.5%
عمان	1.0%	0.6%	1.0%	1.7%	1.9%
قطر	3.1%	1.2%	0.6%	3.9%	2.5%
السعودية	2.5%	1.5%	2.0%	2.3%	2.1%
الإمارات	1.6%	1.7%	1.3%	2.5%	2.0%
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**15.5%**	**13.9%**	**11.2%**	**11.9%**	**9.1%**

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

رفع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الدول الخليجية

أدى تسارع التضخم العالمي خلال الأشهر الأولى من العام 2026 إلى وقف التوقعات المتعلقة باتجاه خفض أسعار الفائدة على نطاق واسع خلال العام. ففي أبريل 2026، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير ضمن نطاق 3.5- 3.75 في المائة، في ظل عودة الضغوط التضخمية. وبالمثل، حافظ البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في أبريل 2026، نتيجة تصاعد الضغوط السعرية وتزايد المؤشرات الدالة على ضعف النمو الاقتصادي. كما ساهم الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة الناتج عن اضطرابات إمدادات الهيدروكربونات بسبب الحرب في الشرق الأوسط في تعقيد خيارات السياسة النقدية أمام المركزي الأوروبي. وفي الدول الخليجية، واصلت البنوك المركزية مواكبة تحركات الاحتياطي الفيدرالي خلال العام 2026، من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال الأشهر الأولى من العام. وفي الوقت ذاته، شهد معدل التضخم الكلي في الدول الخليجية تراجعاً نسبياً على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال نفس الفترة، بدعم من التراجع النسبي الذي شهدته أسعار السكن، والذي قابل الارتفاعات الملحوظة في أسعار الأغذية والمشروبات نتيجة اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط.

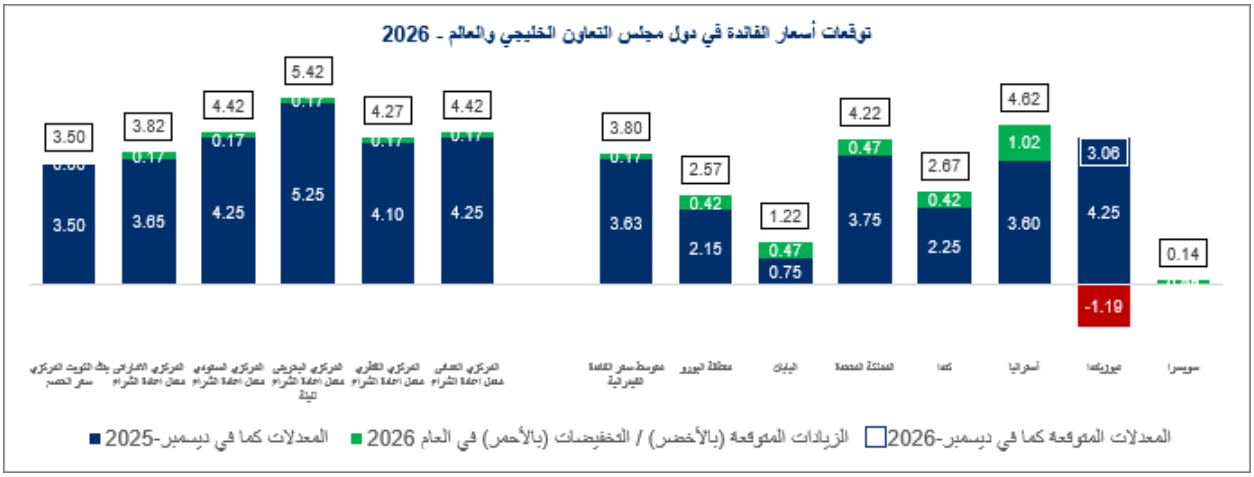

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

الكويت

تشير أحدث قراءة لمؤشر أسعار المستهلكين في الكويت إلى ارتفاعه بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي، فيما سجل المؤشر ارتفاعاً شهرياً بنسبة 0.65 في المائة خلال الفترة ذاتها. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مؤشر الأغذية والمشروبات بنسبة 6.3 في المائة، وهو ثاني أكبر المؤشرات الفرعية من حيث الثقل الوزني ضمن سلة التضخم. وسجل مؤشر الخدمات والسلع المتنوعة أعلى معدل نمو سنوي في أبريل 2026 بارتفاع بلغت نسبته 6.9 في المائة، في حين ارتفع مؤشر خدمات السكن، ذي الثقل الوزني الأكبر ضمن مكونات المؤشر، بنسبة 0.5 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر. كما استقرت ستة من أصل أربعة عشر مجموعة رئيسية دون تغيير خلال الفترة ذاتها. وارتفعت أسعار مجموعة النقل بنسبة 4.5 في المائة خلال شهر أبريل 2026، فيما سجلت مجموعة الملابس والأحذية ارتفاعاً بنسبة 1.24 في المائة. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 1.15 في المائة مقارنة بالشهر السابق، مدفوعة بزيادة أسعار الحبوب والخبز، واللحوم والدواجن، والأسماك والمأكولات البحرية، والحليب والأجبان والبيض، إضافة إلى الزيوت والدهون. كما ارتفعت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.27 في المائة على أساس شهري نتيجة زيادة أسعار الملابس والأحذية في أبريل 2026، في حين سجلت مجموعة الصحة ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.08 في المائة، مدفوعة بزيادة أسعار المنتجات والمستلزمات والمعدات الطبية.

السعودية

ظل معدل النمو العام للتضخم في السعودية مستقراً خلال الأشهر الأولى من العام 2026، مع بقاء متوسط التضخم دون مستوى 2 في المائة بقليل. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.7 في المائة في أبريل 2026 مقارنة بأبريل 2025. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 3.8 في المائة، نتيجة ارتفاع الإيجارات الفعلية للمساكن بنسبة 4.8 في المائة. كما سجل مؤشر النقل ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي، مدعوماً بزيادة أسعار خدمات نقل الركاب بنسبة 5.2 في المائة. في الوقت ذاته، ارتفعت أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 1 في المائة، مدفوعة بزيادة أسعار خدمات الإقامة بنسبة 2 في المائة خلال الشهر. كما ارتفعت أسعار خدمات التعليم بنسبة 1.4 في المائة نتيجة زيادة أسعار التعليم الثانوي بنسبة 1.6 في المائة.

وسجلت أسعار خدمات المعلومات والاتصالات ارتفاعاً بنسبة 1.3 في المائة، مدفوعة بزيادة أسعار مجموعة المعلومات والاتصالات بنسبة 1.8 في المائة. أما أسعار الأغذية والمشروبات، فقد ارتفعت بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي، مدعومة بزيادة أسعار اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة بنسبة 1.8 في المائة.

وعلى أساس شهري، سجل معدل التضخم في السعودية ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة خلال شهر أبريل 2026 مقارنة بمارس 2026. وارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.8 في المائة، مدفوعة بزيادة أسعار الأغذية بنسبة 0.9 في المائة. كما ارتفعت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.3 في المائة، والنقل بنسبة 0.3 في المائة، والصحة بنسبة 0.2 في المائة، والتأمين والخدمات المالية بنسبة 0.5 في المائة، والأثاث والأجهزة المنزلية وخدمات الصيانة الدورية بنسبة 0.1 في المائة. في المقابل، تراجعت أسعار المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 0.3 في المائة، والعناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 0.7 في المائة، فيما انخفضت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 0.1 في المائة. أما أسعار التعليم والترفيه والثقافة والمعلومات والاتصالات والتبغ، فقد ظلت مستقرة نسبياً في أبريل 2026 دون تسجيل تغيرات جوهرية.

الإمارات

من المتوقع أن يظل معدل التضخم في الإمارات مستقراً في أبريل 2026 على الرغم من حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب في المنطقة، وذلك في ظل قدرة الامارات على إدارة الضغوط التضخمية والحفاظ على مستويات التضخم بالقرب من مستوى 2 في المائة. إلا أن بعض القطاعات شهدت بالفعل ارتفاعات ملحوظة في الأسعار خلال الفترة الأخيرة. وقامت الإمارات برفع أسعار الوقود لشهر أبريل 2026، إذ ارتفع سعر الديزل بأكثر من 70 في المائة مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 0.69 درهم إماراتي (1.28 دولار أمريكي) للتر، فيما ارتفعت أسعار البنزين بأكثر من 30 في المائة. ويأتي ذلك في إطار الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة منذ اندلاع الحرب في الشرق الأوسط نهاية فبراير 2026، مسجلاً بذلك ثاني ارتفاع شهري على التوالي لأسعار الوقود في الدولة. وفي أحدث بيانات التضخم الصادرة، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في دبي ارتفاعاً سنوياً بوتيرة معتدلة بنسبة 3.0 في المائة خلال شهر ديسمبر 2025، مقارنة بمتوسط شهري بلغ 2.9 في المائة في ديسمبر 2024. وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي في دبي 2.8 في المائة خلال العام 2025 مقابل 3.3 في المائة في العام 2024. وتعزي الزيادة التي سجلها مؤشر أسعار المستهلكين بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، وهي أكبر فئة من حيث الثقل الوزني ضمن سلة المؤشر، إذ سجلت نمواً بنسبة 5.1 في المائة في المتوسط على أساس شهري و6.4 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2025، مقارنة بمتوسط نمو بلغت نسبته 6.7 في المائة في العام 2024. في السياق، سجّل مؤشر التضخم السنوي في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل زيادة بنسبة 1.3% في عام 2025، مقارنة بارتفاع قدره 1.7% في عام 2024. جاء هذا النمو المعتدل مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع في الفئات ذات الأوزان النسبية الكبيرة، مثل مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز (+3.9%)، ومجموعة التأمين والخدمات المالية (+3.8%)، ومجموعة الترفيه والثقافة (+4.0%). ومع ذلك، تم تعويض هذه المكاسب إلى حد كبير بانخفاض في مجموعات ذات وزن مماثل، مثل مجموعة النقل (-4.0%) ومجموعة النسيج والملابس والأحذية (-1.9%)، مما أدى إلى استقرار النمو الإجمالي للتضخم خلال العام في دولة الإمارات.

قطر

ارتفع معدل التضخم في قطر بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2026، في حين سجل مؤشر الأسعار تراجعاً شهرياً بنسبة 0.7 في المائة مقارنة بمارس 2026. وعلى أساس سنوي، أظهرت البيانات ارتفاع أسعار ثماني مجموعات رئيسية، تصدرتها مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بارتفاع بلغت نسبته 13.8 في المائة، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات التي سجلت نمواً بنسبة 10.4 في المائة خلال شهر أبريل 2026. كما سجلت بعض المجموعات ذات الثقل الوزني المرتفع نمواً بوتيرة معتدلة خلال الشهر، من بينها مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 4.71 في المائة، ومجموعة التعليم بنسبة 2.1 في المائة، إضافة إلى مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 1.62 في المائة. وفي ذات الوقت، ارتفعت أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.90 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2026، فيما سجلت مجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية ارتفاعاً بنسبة 0.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. في المقابل، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بنسبة 0.7 في المائة على أساس شهري، مدفوعاً بانخفاض أسعار مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 6.2 في المائة، تلتها مجموعة النقل التي تراجعت بنسبة 0.9 في المائة، ثم مجموعة الملابس التي انخفضت بنسبة 0.6 في المائة.

البحرين

ظل معدل التضخم في البحرين عند مستويات معتدلة، مسجلاً ارتفاعاً سنوياً محدوداً بنسبة 1.1 في المائة خلال شهر مارس 2026، فيما أنهى مؤشر أسعار المستهلكين العام مغلقاً عند مستوى 102.4 نقطة. وعلى أساس شهري، سجل المؤشر ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة خلال الشهر. وبذلك، جاءت البحرين ضمن الدول الأقل تسجيلاً للتضخم بين الدول الخليجية التي أعلنت بياناتها لشهر مارس 2026. ويعزى الاعتدال النسبي في معدل التضخم السنوي إلى تراجع أربعة من أصل اثني عشر مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر الأسعار العام. وفي المقابل، سجل مؤشر السلع والخدمات المتنوعة أكبر ارتفاع سنوي بنسبة 5.0 في المائة، تلاه مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية ومؤشر التعليم، اللذان ارتفعا بنسبة 2.8 في المائة لكل منهما في مارس 2026. وعلى أساس شهري، سجل مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 4.8 في المائة خلال شهر مارس 2026. إلا أن ثمانية من أصل اثني عشر مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين سجلت تراجعاً شهرياً خلال الفترة ذاتها، تصدرها مؤشر الترفيه والثقافة الذي انخفض بنسبة 4.9 في المائة على أساس شهري، متأثراً بشكل مباشر بالاضطرابات المختلفة الناتجة عن الحرب في المنطقة.

عمان

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في عمان بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي خلال أبريل 2026، مسجلاً أعلى معدل نمو على مستوى الدول الخليجية. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بالزيادات القوية التي شهدتها بعض المجموعات ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها مجموعة السلع والخدمات الشخصية المتنوعة (+9.2 في المائة على أساس سنوي)، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية (+6.2 في المائة على أساس سنوي). وجاء ارتفاع مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية مدفوعاً بزيادات واسعة النطاق شملت معظم مكوناتها في أبريل 2026 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وفي مقدمتها أسعار الخضروات التي قفزت بنسبة 25 في المائة، تلتها أسعار الفواكه التي ارتفعت بنسبة 11.6 في المائة، فيما سجلت أسعار الأسماك والمأكولات البحرية ارتفاعاً بنسبة 6.1 في المائة خلال الشهر.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com